الأمم المتحدة

S/PV.3592

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٩٢

الجمعة، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١١/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد ديجاميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا
(S/1995/881 و Add.1)

95-86604

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1995/881 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبريا، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثالث عشر المقدم من الأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوثيقتان S/1995/881 و S/1995/881/Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/923، التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول ممثل ليبريا، وأعطيه الكلمة.

السيد بول (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفد ليبريا يهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

ونعرب عن التحية الواجبة لسلفكم الموقر، السفير إبراهيم غمباري، لقيادته الفعالة للمجلس في الشهر الماضي. لقد خدم قضية أفريقيا، وقضية المجتمع الدولي بتفان وكفاءة، وظل مدافعا قويا عن ضرورة مساندة الأمم المتحدة المستمرة لعملية السلام التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، والتي لا يزال بلده، جمهورية نيجيريا الاتحادية، من أبرز القوى الفاعلة فيها. وسيظل الشعب الليبري دائما مدينا لإخوتنا الأفارقة لتضحيتهم ولالتزامهم بالتوصل إلى حل سلمي للصراع الأهلي في ليبريا.

طوال ست سنوات تقريبا شهد المجتمع الدولي مأساة إنسانية في ليبريا. واليوم، ظهر تفاؤل متجدد بأنه في أعقاب توقيع زعماء الفصائل الرئيسية على اتفاقات أبوجا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ وقيامهم بتنصيب مجلس الدولة المؤلف من ستة أعضاء في ١ أيلول/سبتمبر، فإن السلم، الذي ظل بعيدا عن الشعب الليبري لمدة تزيد على نصف عقد، أصبح في متناوله في نهاية المطاف. إلا أن التقارير الأخيرة عن انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب بعض الفصائل أثارت بعض التساؤلات المشروعة وهي: هل يمكن إدامة زخم عملية السلام؟ وهل أن زعماء الفصائل ملتزمون حقا بعملية السلام؟

هذه القضايا لها أهمية خاصة في ضوء عجز زعماء الفصائل عن الوفاء بتعهداتهم. ومع ذلك، فللمرة الأولى منذ بدء الصراع في ١٩٨٩، اضطلع زعماء الفصائل أنفسهم بمسؤولية إدارة شؤون الحكومة وذلك بالعمل كأعضاء في مجلس الدولة. وتعهدت القيادة الجديدة علنا بالالتزام التام بعملية السلام وأعلنت أن ذلك لا رجعة فيه. ولئن كانت الأفعال وليس الأقوال هي التي ستقرر النتيجة في نهاية المطاف، فإننا نؤمن بإخلاص الزعماء الليبريين الذين تناهى إلى سمعهم النداء الواضح الصادر عن الشعب الليبري والذي يتعين عليهم احترامه لإنهاء الحرب الطائشة والسماح له ببناء حياته في بيئة تنعم بالسلام والحكم الديمقراطي وحكم القانون.

وفيما يتعلق بإدامة زخم عملية السلام، يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن دعم المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه ويجب أن يكمل جهود الشعب الليبري من أجل تيسير تحقيق هذا الهدف الهام.

وفي هذا الصدد نشيد بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره المرحلي الثالث عشر عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا الوارد في الوثيقة S/1995/881 المؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. ونحن ممتنون له على التزامه بالعملية السلمية ودعمه لها. ونعرب أيضا عن تقديرنا لممثله الخاص، السفير أنتوني نياقي، ولكل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة التي ما زالت تقدم بحماس مساعدة قيمة لتحقيق السلم في ليبريا والوفاء بالاحتياجات الإنسانية للعديدين من ضحايا الصراع.

ويؤيد وفد بلدي تمام التأييد تقرير الأمين العام، الذي يؤكد من جديد على الحاجة الماسة للدعم الدولي من أجل مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذراعها التنفيذي، فريق الرصد التابع للجماعة، لكي تفي تماما بولايتها، والتي يمكن بدونها، أن يلحق الضرر بإدامة الزخم في عملية السلم.

ويحدد التقرير أيضا مجالات أخرى للحاجة، بما في ذلك توفير المساعدة الإنسانية للضحايا، وإعادة اللاجئين الليبريين وتوطينهم، وتسريح المتحاربين وإعادة إدماج المتحاربين في المجتمع المدني، وتقديم المساعدة لهيئة تطبيق القانون والهيئة القضائية فضلا عن العملية الانتخابية.

وتوصيات الأمين العام بشأن الولاية الجديدة ومفهوم العمليات الجديد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تلقى التأييد التام من جانب حكومتي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذ الولاية سيكفل زيادة فعالية التنسيق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة في اضطلاعهما بواجباتهما.

لقد شرعت ليبريا حكومة وشعبا الآن في المسيرة الطويلة الحتمية نحو نزع سلاح المتحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإعمار البلد واقتصاده، واستعادة السلم، والمصالحة والحكم الديمقراطي، وإجراء انتخابات تحت إشراف دولي في آب/أغسطس من العام القادم.

واسمحوا لي أن أكرر امتنان حكومتي العميق لجميع الدول الأعضاء في المنظمة فضلا عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي قدمت المساعدة لليبريا منذ بدء الأزمة المدنية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

وإذ يسير شعب ليبريا بتصميم نحو مستقبل أفضل، فإننا بحاجة إلى استمرار دعم المجتمع الدولي إذا كان لتطلعاتنا المشروعة أن تتحقق. وشعب ليبريا مصمم على إعادة بناء حياته، ويناشدكم تقديم المساعدة. وستصبح ليبريا مرة أخرى عضوا محترما ونشطا في هذه المنظمة، التي ما زالت مبادئها الأساسية صامدة أمام امتحان الزمن، كما يتجلى ذلك في احتفالنا قبل أسابيع قليلة بالذكرى السنوية الخمسين التاريخية لإنشاء الأمم المتحدة.

ويؤيد وفد ليبريا تمام التأييد مشروع القرار المعروض على المجلس ويطلب اعتماده بالإجماع. ويأسف وفد ليبريا أيضا لأن المجلس لم يستطع اعتماد مشروع القرار قبل اليوم، نظرا لأهمية تنفيذه التام لعملية السلم في ليبريا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد إيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد نيجيريا أن يتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره الشامل والحسن التوقيت عن الحالة في ليبريا (S/1995/881). ونرى، أن تقريره يمثل تقييما عادلا للتطورات على الطبيعة في ليبريا منذ أن اعتمد المجلس القرار ١٠١٤ (١٩٩٥)، في ١٥ أيلول/سبتمبر.

وإن زخم السلم في ليبريا اليوم أكبر من أي وقت مضى منذ بدء الحرب في ١٩٨٩، والآن وقد دخلت عملية السلم في ليبريا مرحلة جديدة وحاسمة، فإن المطلوب هو التعبير الملموس عن الدعم الدولي كمسألة لها طابع العجالة.

والتطورات الإيجابية الأخيرة، وخصوصا منذ التوقيع على اتفاق أبوجا في آب/أغسطس من هذا العام، كانت سببا وراء شعور حكومة بلدي بالتفاؤل. ففي الشهرين الماضيين، استطاعت الأطراف الليبرية إعادة إقرار وقف إطلاق النار، وقامت بتنصيب مجلس للدولة، ودللت على استعداد أكبر لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل استعادة السلم والاستقرار في بلدها. وهذه إنجازات رائعة، ونتيجة لذلك، توجد الآن فرصة لضمان أن تصبح عملية السلم لا رجعة فيها. وهذه العلامات المشجعة في عملية السلم تستحق التنويه بها.

وفي الوقت ذاته نشعر بالقلق إزاء بعض الأعمال السلبية للأطراف، وبصفة خاصة انتهاكات وقف إطلاق النار والتأخير في فصل القوات وكذلك التأخير في إزالة نقاط التفتيش في بعض المناطق. وقد لفتنا انتباه الأطراف الليبرية إلى هذا حاثين إياها على اتخاذ خطوات فورية لإزالة هذه العقبات.

وندرك أيضا أن المحك الحقيقي لالتزام الأطراف بالسلام يكمن قادم الأيام عندما تبدأ عملية تجميع ونزع سلاح وتسريح أكثر من ٠٠٠ ٦٠ مقاتل. وفي حين تقع على الأطراف الليبرية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ اتفاق السلام، تتطلب المرحلة الحرجة لنزع السلاح والتسريح مساعدة ودعم فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وجميع زعماء المنطقة.

وفي هذا الصدد، قررت نيجيريا زيادة عدد جنودها في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا بكتيبتين، وقد أنفقنا أموالا إضافية لشراء معدات الاتصالات والمعدات الحيوية الأخرى اللازمة لفريق الرصد. بيد أن جهودنا في المنطقة ينبغي أن تتممها جهود المجتمع الدولي لتزويد فريق الرصد بالدعم السوقي والمساعدة في النقل ومعدات الاتصالات والوقود حتى يتمكن من أداء مهامه بفاعلية.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا أن نشير إلى أنه إذا أريد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تؤدي وظائفها، ينبغي أن يكون فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قادرا على القيام بفاعلية بالمهمة الرئيسية المناطة به.

وفي هذا الصدد، نشكر الأمين العام على تنظيمه مؤخرا المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا. ونشعر بالتشجيع إزاء الاستجابة المبدئية للنداء، ونتطلع إلى الوفاء بهذه التعهدات في توقيت مناسب، حتى لا يتبدد الزخم المتولد عن هذا نتيجة التأخير الطويل بين إعلان التبرعات وسدادها الفعلي.

ونحن نؤيد التعديل المقترح على ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا كما نؤيد المفهوم الجديد لعملياتها. وقد راعت التوصيات والمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام تطور المشكلة في ليبريا والوقائع الحاليـــة، التي تختلف اختلافا كبيرا عما كانت عليه عند التوقيع على اتفاق كوتونو. وفي رأينا أن مقترحات وتوصيات الأمين العام التي نوشك على الموافقة عليها، عن طريق مشروع القرار هذا، من شأنها تعزيز قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا علـــــى أن تتمم على نحـــو فعال جهود فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية السلام.

ويوافق وفدي على الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام ومفاده أن شعب ليبريا وزعماءه هم الذين ينبغي في نهاية المطاف أن يعطوا للسلام فرصة. لكن من الصحيح أيضا أنه ينبغي للمجتمع الدولي، نظرا للمرحلة الحساسة والايجابية في عملية السلام في ذلك البلد، أن يعطي السلام فرصة وذلك بتجديد عزمه على مساعدة الليبريين لكي يساعدوا أنفسهم.

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ شعب ليبريا يعيش منذ أكثر من شهرين في حالة من السلام النسبي. على أن هذه فترة قصيرة من الوقت، نظرا للمعاناة الهائلة التي كابدها الليبريون على مدى السنوات الست الماضية. ومع ذلك فإن ٧٥ يوما من السلام، بعد سنوات طويلة من الموت والدمار، تمثل فترة أمل ووعد - أمل من أجل السلام ووعد بغد أفضل. وهذه هي الفترة التي تشوق إليها شعب ليبريا علـــى مـر هـــذه السنين. ونحن نشاطره

فرحته إذ يستيقظ من نومه يوما فلا يتردد في سمعه أصوات طلقات الأسلحة الأوتوماتيكية ولا يفقد فيه أرواحا بريئة.

وترحب بوتسوانا بالتطورات الايجابية الحاصلة في ليبريا وتأمل أن تعمل الأطراف والزعماء السياسيون في ذلك البلد بسرعة على تدعيم عملية السلام وإقامة أساس قوي للاستقرار والمصالحة الوطنية. وإن الجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية تبعث على التشجيع. ونحن نحثها على الاستمرار في التزامها بتنفيذ اتفاق أبوجا، حيث أنه يمثّل الأمل الوحيد حتى الآن من أجل إقرار السلام في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. إن عملية السلام البازغة في ليبريا تتطلب من أعضاء مجلس الدولة إبداء الرغبة والاستعداد للوفاق والحلول العملية في معالجة المسائل ذات الأولوية. وينبغي الحفاظ على زخم عملية السلام.

ويتحمل الزعماء السياسيون الليبريون مسؤولية أساسية عن ضمان امتثال المقاتلين تحت قيادتهم باتفاق أبوجا. وفي هذا الصدد فإن فض الاشتباك بين المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم من بين أهم المسائل التي تتطلب اهتمامهم العاجل. ولئن كان من الضروري أن يتولى مجلس الدولة السلطة العامة عن عملية السلام، فمن المهم بنفس القدر ألا يفقد أعضاء المجلس سيطرتهم على مقاتليهم. إذ لا يزالون يتحملون مسؤولية رئيسية عن كفالة وصول المقاتلين إلى نقاط التجميع. ونشعر بالقلق إزاء الدلائل المشار اليها في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام، على أن:

"الضعف بدأ يصيب هيكل القيادة داخل بعض الفصائل". (S/1995/881، الفقرة ١٩)

وليس من مصلحة عملية السلام أن نسمح لهذا الموقف بأن يخرج عن السيطرة.

إن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يضطلع بدور هام جدا في تنفيذ وقف إطلاق النار ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. وإن الاسهام المحوري للدول الأعضاء في الجماعة من أجل تنفيذ اتفاق أبوجا وعزمها المستمر على كفالة تنفيذه الناجح أمر يبعث على الاعجاب. وفي الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا مطلوب من جميع الدول الأعضاء إبداء دعمها للسلام في ليبريا بشكل عملي. والمجتمع الدولي مدعو لتقديم الدعم المالي والسوقي اللازم لفريق الرصد لتمكينه من تنفيذ ولايته. وقد حان الوقت للمجتمع الدولي لكي يتحمل مسؤوليته في استعادة السلام في ليبريا.

وقد أشار الأمين العام عن حق في التقرير المعروض على المجلس إلى أن عملية تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع المدني أمر ضروري لنجاح عملية السلام. والأمم المتحدة مسؤولة عن ضمان عدم ضياع المكاسب المتحققة حتى الآن نتيجة الافتقار إلى الموارد اللازمة لعملية التسريح. وتؤيد بوتسوانا تأييدا كاملا توفير الموارد اللازمة لعملية التسريح في إطار الميزانية المقدرة. إن عملية التسريح عملية هامة للغاية بحيث لا يمكن تركها للتبرعات، التي قد لا تصل في الموعد المناسب.

إن المجتمع الدولي يدرك تماما احتياجات الشعب الليبري. وقد أتاح المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا، الذي عقد في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الفرصة لإعادة مجموع المشاكل التي تواجهها ليبريا حاليا. فالاحتياجات الانسانية للأشخاص المشردين البالغ عددهم ٧٠٠ ٠٠٠ واللاجئين الذين يزيد عددهم على ٧٠٠ ٠٠٠ احتياجات هائلة. وإن عودة اللاجئين والأشخاص المشردين وإعادة توطينهم أمران حيويان بالنسبة لأي سلام دائم وشامل. كما أن عودة الاقتصاد الوطني الليبري إلى حالته الطبيعية وإنعاشه يعتبران تحديا كبيرا لا يمكن لشعب ليبريا أن يواجهه وحده.

الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ز) من الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تحدد الولاية المعدلة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. والنجاح في تنفيذ هذه الولاية يتوقف إلى حد بعيد على تعاون الأطراف الليبرية مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة، اللذين ينبغي النظر إلى وجودهما على أنه وسيلة لتهيئة مناخ يستطيع فيه الليبريون أنفسهم أن يعملوا معا لإعادة بناء بلدهم الذي دمرته الحرب. وعلى الشعب الليبري أن يفهم أن استمرار المجتمع الدولي في امداده بالمساعدة يرتهن بإبدائه التماسك في العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ توقيع اتفاق أبوجا، تواصل عملية السلام في ليبريا تقدمها في الاتجاه الصحيح، بفضل مساعدة وتشجيع المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المجاورة مثل نيجيريا وغانا. فقد بدأ مجلس الدولة الجديد في العمل واتخذ بعض التدابير الفعّالة لاستعادة وصون الاستقرار في ذلك البلد. كما أن إعادة إنشاء النظام القضائي للبلد تم وضعه أيضا على جدول الأعمال. والوفد الصيني يرحب بهذه التطورات الإيجابية.

وقد اتخذت مختلف الأطراف في ليبريا خطوات هامة في مسيرة السلام. ومع ذلك، نلاحظ أنها لا تزال بحاجة إلى بذل جهود دؤوبة لإحلال السلام الدائم، وخاصة بتعجيل عمليتي فض الاشتباك بين القوات ونزع سلاحها. وحتى الآن لم يُلق السلاح ويعد إلى دياره سوى ١٣٣ مقاتلا، من بين ٦٠ ألف مقاتل يتعين نزع سلاحهم. وبالتالي فإن العمل الذي يتعين القيام به في هذا المجال ما زال شاقا للغاية. وفي الوقت ذاته، ما زالت انتهاكات وقف إطلاق النار تحدث بين وقت وآخر. ونود أن نعرب عن قلقنا العميق من حقيقة أن كل ذلك قد يشكل عقبة في طريق السلام في ليبريا.

بعد سنوات طويلة من الصراع، بدأ الآن فجر السلام الدائم يطلع على ليبريا. وهذا يقينا ليس بالإنجاز الهين. وينبغي لمختلف الأطراف في ليبريا أن تعتز به، وأن تغتنم الفرصة الحالية المؤاتية لمواصلة العمل الجاد لبلوغ هذا الهدف. والأمين العام يشير بصفة خاصة في تقريره إلى أن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم مسألة أساسية في عملية السلام الليبرية. ونحن نتفق معه تماما في هذا الرأي، ونؤمن بأن الاتمام المبكر لهذه المهمة لن يساعد في الحفاظ على زخم عملية السلام فحسب، بل إنه سيوفر أيضا، وهذا أهم، الشروط الأساسية للمصالحة الوطنية في البلد. ومن ثم، ينبغي لمجلس الأمن أن يحث الأطراف المتصارعة المعنية أن تتحلى بالإرادة السياسية الصادقة، وأن تحسم خلافاتها، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لإتمام هذه المهمة في موعد مبكر، مع مراعاة مصالح الشعب الليبري الأساسية.

ومن رأينا دوما أن مجلس الأمن يجب أن يعالج الصراعات في افريقيا بنفس الطريقة التي يعالج بها الصراعات في مناطق أخرى، وأن يؤيد المطالب العادلة للبلدان والشعوب الأفريقية، ويمتنع عن تطبيق معايير مزدوجة عند النظر في عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

وحكومة الصين وشعبها، كعهدهما دائما، سيساندان عملية السلام في ليبريا والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية المسألة الليبرية. وانطلاقا من هذا الموقف، ستصوت الصين مؤيدة مشروع القرار المعروض علينا.

السيد كارديناس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): ستصوت جمهورية الارجنتين لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس الآن، لأننا نؤمن بأن من واجب المجتمع الدولي أن يدعم بنشاط فرص السلام السانحة الآن في ليبريا، وأن يضاعف جهوده لكي يسهم في توطيد اتفاقات السلام التي توصلت إليها الأطراف الليبرية.

ولئن كنا نعلم أن الأطراف توصلت في عدد من المناسبات في الماضي إلى الاتفاق ولكنها نحّته جانبا بعد قليل دون تنفيذ، فإننا نعتقد أن الالتزام الأساسي في هذه المرة التزام راسخ، وأن السلام أصبح احتمالا مؤكدا. ويتأكد هذا الوضع بما نرى أنه تغير مضموني في مواقف الأطراف التي يبدو - حمدا لله - أنها أكثر عزما من أي وقت مضى على اتخاذ خطوات ملموسة نحو إعادة السلام والاستقرار في بلدها، وكذلك بالإنجازات السياسية المتسقة التي حققتها.

ولا يفوتنا أن ننوه بالدور الإيجابي والجدير بالثناء، الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبخاصة غانا ونيجيريا، في تهيئة هذه الظروف الجديدة.

وهذا هو السبب في أن وفد بلدي يوافق على تنقيح بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا على النحو الذي اقترحه الأمين العام، وعلى زيادة عدد المراقبين العسكريين إلى ١٦٠ مراقبا. إلا أن المفهوم الجديد لعمليات البعثة لا يمكن تطبيقه إلا في حالة التشغيل التام لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لأن ذلك الفريق مكلف بضمان أمن المراقبين والمدنيين في البعثة. ومن ثم، فإننا نأمل في أن يتمكن فريق الرصد، بأسرع ما يمكن، ومع توفر

الدعم المالي والسوقي من المجتمع الدولي، من الاضطلاع بولايته على النحو الواجب. فهذا سيضمن تنفيذ مختلف الجوانب العسكرية للاتفاقات، وييسر إيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين؛ ونود أن نؤكد على أهمية هذا الجانب.

ونرى أنه سيكون من الضروري في هذه المرحلة الجديدة تعزيز الاتصالات والتنسيق بين البعثة وفريق الرصد على جميع المستويات بغية ضمان تنفيذ المهام على نحو أفضل تنسيقا، وبالتالي أكثر كفاءة.

ونود أن نؤكد بصفة خاصة على أهمية عمليتي نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، اللتين ينبغي إتمامهما قبل نهاية كانون الثاني/يناير المقبل. غير أننا نؤمن بأنه كيما تكون هاتان العمليتان فعالتين بحق، يجب أن تقترنا ببرامج واقعية تتوخى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة العادية للمجتمع المدني، وتزويدهم بوسائل بديلة لكسب العيش.

ونود أن نذكّر بالمسؤولية الأساسية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية عن احترام وكفالة احترام المركز القانوني للموظفين الدوليين، وضمان حريتهم الكاملة في التحرك وحرية وصولهم في كل الأوقات إلى الأماكن المقصودة.

ونثق بأن مختلف الفصائل، بدأبها على التصرف بحكمة وهدوء، ستتمكن من اغتنام وتعزيز هذه الفرصة الجديدة، بأن تنفذ دون تأخير الاتفاقات التي توصلت إليها، والتي ستؤدي تدريجيا إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في آب/أغسطس ١٩٩٦. وهذا هو الطريق المتفق عليه، وعند بلوغ نهايته سنجد التوفيق والمصالحة.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ويسر وفد بلدي حقا بالغ السرور أن يشارك في الاعراب عن تقديره للأمين العام على تقريره المفعم بالمعلومات (S/1995/881) المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وهو التقرير الثالث عشر من سلسلة التقارير المرحلية المتعلقة ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد أنثوني نياكاي، ولقادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، على المساعي المتواصلة التي يبذلونها من أجل إحلال السلام، والأمن، والاستقرار في ليبريا.

وبنفس الروح، نود أن نشيد بالحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، على ما يبذلونه من جهود لإنهاء السنوات الست من المعاناة والدمار اللذين حاقا بالشعب الليبري.

والوفد الأندونيسي، على غرار وفود أخرى، يشعر بتشجيع قوي إذ يلاحظ من التقرير التقدم الذي أحرزته الأطراف الليبرية التي تظهر عزمها، الآن أقوى من أي وقت مضى، على اتخاذ خطوات ملموسة صوب إحلال السلام والاستقرار في بلدها. وهذه التطورات الايجابية - والتي تتمثل في تشكيل حكومة، وتعيينات في المحكمة العليا، واعادة تشكيل اللجنة المخصصة للانتخابات، وانشاء لجنة لإعداد اتفاق يتعلق بمركز القوات بين الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا - هي محل ترحيب وفد بلدي البالغ.

ونشعر بالامتنان أيضا إذ نلاحظ أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية أعربت عن رغبتها في كفالة التنفيذ الفعال لاتفاق أبوجا، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم. والاتفاق الأخير الذي تم التوصل إليه بين الأطراف الليبرية أنفسها بشأن جدول زمني لتنفيذ عملية السلام هو حقا تطور حميد ونحن نرى أن التزام الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بمواصلة التعاون عن كثب مع زعماء الفصائل الليبرية، وأفراد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ومع المجتمع الدولي، أمر يبعث على التشجيع.

وإزاء هذه الخلفية الايجابية، يجب على المجلس أن يغتنم الفرصة المتاحة الآن من أجل وضع حد للحرب الأهلية التي ألمت بليبريا وقتا طويلا جدا. ونرى لذلك، مع أخذ الجو الجديد السائد في البلد بعين

الاعتبار، أن الزخم الذي تولد منذ توقيع اتفاق أبوجا يستحق دعمنا القوي، وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة تشجيعه والإبقاء عليه. ولهذه الغاية، ليس من الضروري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تبقي على وجودها في البلد فحسب، بل ويتحتم أيضا، إذا أريد مساعدة البعثة على تحقيق أهدافها المعلنة، أن توكل اليها ولاية واضحة تكون انعكاسا لهذه الظروف المتغيرة.

ونحن، إذن، نؤيد بالكامل الولاية المعدلة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا كما وردت في الفقرة ٢ من مشروع القرار المعروض علينا الآن.

وفي هذا الصدد، يعتبر الوفد الاندونيسي أنه من الأهمية بمكان، إذا أريد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تكون فعالة في الاضطلاع بمهمتها، قيام تعاون وثيق وتنسيق معزز مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وجميع الأطراف الليبرية. فتعزيز التنسيق وتوثيق التعاون سيمكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا من التغلب على التحديات العديدة التي لا نزال نواجهها ومن حلها، من قبيل انتهاكات وقف اطلاق النار، ومضايقة المدنيين ونهب ممتلكاتهم.

ونشعر بالقلق أيضا لأن عملية فض الاشتباك بين القوات ونزع السلاح، وهما العنصران الأكثر أهمية في عملية السلام، يواجهان بعض التأخير. وانعدام التنسيق في اعادة اللاجئين إلى الوطن واعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا، وفي اعادة ادماج المقاتلين في الحياة المدنية، يتطلب تصحيحا.

ونحن على اقتناع بأن التعاون والتنسيق الفعالين والوثيقين بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية يمكن تحقيقهما، حسبما يتبين من قصص النجاح في كمبوديا، والسلفادور، وموزامبيق.

وفي الختام، سيصوت وفد بلدي، في ضوء هذه التطورات، بتأييد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، ونحن نعتقد أنه يمثل نهجا متوازنا من أجل التعجيل بايجاد حل لهذا الصراع المأساوي - الذي شل المنطقة لفترة طويلة جدا - مع مراعاة الواقع الراهن وتوفر روح التعاون الجديدة من جانب الأطراف الليبرية فرصة فريدة لإحراز تقدم حقيقي في حل هذه المسائل الصعبة. لذلك نعتقد بأن اتخاذ هذا القرار له أهمية حيوية لدفع عملية السلام قدما.

وفي حين أن التنفيذ الفعال لمشروع القرار هذا يكمن في أيدي الأطراف الليبرية أنفسها، فإن مساعدة المجتمع الدولي ضرورية أيضا. وفي هذا السياق يرحب وفد بلدي بالالتزامات التي تعهدت بها دول أعضاء عديدة خلال المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا الذي عقده الأمين العام هنا في نيويورك مؤخرا، ويأمل في أن تقدم المساعدات التي تعهدت بها في الوقت المناسب حتى يمكن وضع حد لهذا الفصل المأساوي في تاريخ ليبريا.

السيد مارتينيز - بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يتقدم وفد بلدي بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المرحلي الثالث عشر بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وهو التقرير الذي يتضمن توصياته بشأن الولاية الجديدة والمفهوم الجديد لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، على أساس الخبرة المكتسبة منذ أنشأ مجلس الأمن البعثة بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

ولقد أعطى توقيع اتفاق أبوجا في آب/أغسطس من هذا العام زخما جديدا لعملية السلام الليبرية إذ مكن من دخول وقف اطلاق النار حيز النفاذ وتنصيب مجلس الدولة. على أننا نعتقد بأنه لم يتم التقيد على نحو كامل بالجدول الزمني لتطبيق اتفاق أبوجا. حقا أنه قد أعيد إقرار وقف اطلاق النار في ليبريا، إلا أنه ليس كاملا ولا فعالا تماما، نظرا لاستمرار وقوع مواجهات متفرقة بين القوى المتناحرة التابعة لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا والجبهة الوطنية القطرية. وكذلك لم يكتمل فض الاشتباك بين الفصائل المتحاربة ولا إزالة جميع نقاط التفتيش التابعة لها بحلول التواريخ الواردة في الجدول الزمني.

والتزام الفصائل الليبرية بإعادة إحلال السلام والاستقرار في بلدها يجب أن يتجلى في قيامها بالقاء اسلحتها وسحب مقاتليها من جميع المناطق التي قد تحدث فيها مواجهات، وإزالة جميع نقاط التفتيش التابعة لها، كما ينص عليه اتفاق أبوجا. فنزع السلاح وتسريح القوات هما عنصران رئيسيان لعملية السلام

ولإعادة البناء الوطني، ولذلك يجب على الأطراف الليبرية أن تمتثل باخلاص للاتفاقات التي وقعت عليها.

ومع ذلك، يسلم وفد بلدي بأن الحالة السياسية في ليبريا قد تحسنت كثيرا والإجراءات التي اتخذها مجلس الدولة من أجل كفالة فعالية الحكومة الانتقالية كانت جميعها ايجابية جدا فتشكيل حكومة وإجراء تعيينات في المحكمة العليا؛ وقرب إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية المحلية والنظام القضائي في جميع أنحاء البلد؛ والأعمال التحضيرية المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لوضع اتفاق يتعلق بمركز القوات؛ وعموما، اعتراف الحكومة الانتقالية الوطنية بأن كفالة التنفيذ الفعال لاتفاق أبوجا أمر متروك للحكومة الانتقالية نفسها، بما في ذلك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم - كل هذه أحداث نرحب بها مع مزيد الارتياح.

ومن المشجع أيضا أن نواب رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية قد أبلغوا الممثل الخاص للأمين العام بأن الحكومة ترغب في العمل الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، والمجتمع الدولي لتحقيق تنفيذ اتفاق أبوجا. وهذا قرار هام، لأن الجماعة الاقتصادية كانت ولا تزال تضطلع بدور هام في عملية السلام في ليبريا؛ ولأن عمل فريق رصد وقف اطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية أساس كوسيلة لمساعدة الحكومة على تنفيذ أحكام اتفاق كوتونو والاتفاقين التكميليين الآخرين، وهما اتفاقا اكوسومبو وأكرا.

وفي ليبريا لا يزال يتعين على فريق الرصد وبعثة المراقبين الاضطلاع بمهام في غاية الأهمية تتصل بتنفيذ ورصد اتفاق ابوجا. وسيعتمد نجاح هذه الأنشطة على اتاحة الموارد الكافية لفريق الرصد لتأدية مهامه. ونأمل أن تسهم نتيجة المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا، الذي عقد هنا مؤخرا، اسهاما كبيرا في عملية السلام.

يوافق وفدي على توصيات الأمين العام، الواردة في الفقرتين ٢٣ و ٧٢ من تقريره، بشأن تعديل ولاية البعثة وعلى التوصيات بشأن المفهوم الجديد لعملياتها، كما ترد في الفقرات من ٢٤ إلى ٣٤. وبالتالي، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس، والذي نعتقد أنه سيسهم اسهاما قيما في عملية السلام في ليبريا. غير أننا نكرر أن احترام الامتثال الدقيق للاتفاقات التي تم التوصل إليها والعزم الراسخ من جانب الحكومة الانتقالية الليبرية وقادة الفصائل الليبرية المتحاربة هما وحدهما كفيلان بأن ييسرا عودة ذلك البلد إلى السير على الطريق المفضي إلى السلم والمصالحة الوطنية.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نتكلم اليوم لا كأعضاء في مجلس الأمن فحسب، بل أيضا كمشاركين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وكوننا المساهمين الأوروبيين الوحيدين، والمساهمين الوحيدين من بين أعضاء المجلس، باستثناء الصين، في تلك القوات. وبالتالي فإننا نشعر بمسؤولية خاصة ازاء الصياغة الدقيقة والواقعية لولاية البعثة.

ولقد رأينا في عمليات أخرى الصعوبات التي تنجم عن ولاية غير محددة، وفي العام الماضي اضطر رجالنا إلى الهروب من الخطر في ظروف مأساوية في ليبريا. ولكن التطورات السياسية أدت إلى تغيرات في الظروف، وهذا ما جعلنا نتكلم اليوم. ولن أعقب الآن على الظروف الجديدة، فلقد فعلنا ذلك في هذه القاعة في مناسبة سابقة. ولكني أود أن أشير إلى أن الطريق أمامنا لن يكون خاليا من المشاكل، وخصوصا من الناحية العسكرية.

إن عملية فض الاشتباك بين المتحاربين وتجميعهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية لن تتم دون مشاكل. والخبرة التي اكتسبناها في موزامبيق والتي لا تزال مصدر اعجاب لنا، توضح عدة نقاط حاسمة.

أولا، أهمية توفير الحافز للمقاتلين للخروج من الغابات والسماح بنزع سلاحهم. وفي موزامبيق اتخذ هذا الحافز شكل دخل مضمون لفترة زمنية محددة. وفي ليبريا، نعتمد بدرجات متفاوتة على كون

المقاتلين قد تعبوا من الحرب وعلى كونهم تحت سيطرة قادتهم.

ثانيا، أهمية القيام بعملية تجهيز سريعة حالما يتواجد المقاتلون في أماكن التجمع. فالانتظار المطول هناك، خاصة إن كان في ظل ظروف تعسة، لا يؤدي إلى إضعاف العزيمة فحسب، وإنما إلى ما هو أسواء من ذلك، كما حدث في موزامبيق، أي إلى العصيان والتمرد.

ثالثا، أهمية السيطرة الفعالة على الأسلحة. ففي موزامبيق، تمت إعادة كميات كبيرة من الأسلحة الصدئة وغير المفيدة والمعطلة في مرحلة مبكرة من العملية، وتم الابقاء على الأسلحة الجيدة. وفي تواز مع ذلك، يتم بين حين وآخر اكتشاف مخبأ للأسلحة.

رابعا، أهمية إعادة دمج المقاتلين في الحياة المدنية بصورة عاجلة وفعالة. فأي تأخيرات من شأنها، بالاقتران مع انتشار الأسلحة، أن تؤدي إلى اللصوصية. وقد أبرز الأمين العام بوضوح هذا الخطر في الفقرة ٤٧ من تقريره، ولكن لم يتم التفكير بعد في أي تدابير مضادة واضحة.

لقد تحملت الدول الافريقية من خلال فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، العبء الأكبر لإقرار السلام في ليبريا. وبصراحة، نشعر بالدهشة ازاء عدم تواجدها الواضح هنا اليوم. ولكننا نلاحظ أنه، بالتناسب مع عدد السكان في ليبريا وموزامبيق، يجب أن يكون قوام الفريق أكبر بعشر مرات من قوام عملية الأمم المتحدة في موزامبيق. ولم نسمع أي تفسير مرض لهذا الاختلاف في قوام القوتين. ومن نافلة القول إن حجم الفريق يؤثر تأثيرا مباشرا على حجم المساعدة المالية والسوقية وغيرها من المساعدات التي تحث الفقرة ٧ من مشروع القرار الدول على توفيرها.

وبعد أن سلطت الضوء على عدة مشاكل محتملة للفترة القادمة، يشعر وفدي مع ذلك بالارتياح لأن ولاية الفريق في ظل الظروف الراهنة محددة بوضوح وصفاء معقولين. ولهذا سنصوت لصالح مشروع القرار.

السيد جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب الوفد البريطاني بتقرير الأمين العام عن الحالة في ليبريا ويؤيد توصياته بتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بحيث تجسد اتفاق أبوجا. ومن شأن اعتماد القرار أن يساعد على الابقاء على الزخم اللازم لعملية السلام.

لا يمكن التقليل من شأن التحديات والصعوبات الكامنة أمامنا، ولكن استعداد الفصائل لايجاد حل للصراع، كما اتضح من اتفاق أبوجا، يزودنا بالتشجيع. ودور الجاعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ولا سيما دور رئيسها، الرئيس رولنغز، كان حاسما في هذا الحافز الجديد لاقرار السلام.

في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا، الذي عقد في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر، ساهمت المملكة المتحدة بمبلغ ٥ ملايين جنيه استرليني لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات من أجل ليبريا وبمبلغ ٠٠٠ ٥٠ جنيه استرليني لمعدات الاتصالات للكتيبة الاضافية من غانا التي ستوزع مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بالاضافة إلى التعهد بتقديم مساعدة التدريب العسكري للقوات المسلحة من غانا. ونحث الآخرين على توفير المساعدة للفريق لتمكينه من الاضطلاع بولايته. ومن الواضح أن الفريق بدون الموارد اللازمة لن يتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب اتفاق أبوجا.

إن تقرير الأمين العام يفسح لنا المجال للتفاؤل المشوب بالحذر، ولكنه يلاحظ أيضا انتهاكات خطيرة لوقف اطلاق النار وعزوفا مثيرا للقلق من جانب بعض الفصائل عن فض اشتباك القوات والبدء في عملية التسريح وإعادة الاندماج في المجتمع المدني. ويحتاج المجتمع الدولي إلى إعادة التأكيد له بأن الفصائل المتحاربة تعني ما تقوله هذه المرة.

في مشروع القرار هذا، كما في القرارات السابقة، يدلل مجلس الأمن على استعداده لمساعدة الليبريين على مساعدة أنفسهم. فهذا الصراع استمر فترة طويلة جدا. وقد عانى الشعب الليبري وجيرانه في المنطقة الذين تأثروا بالصراع لفترة طويلة للغاية.

والأمر الآن متروك للأطراف الليبرية لابداء التزامها التام بعملية السلام. والدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي يعتمد على هذا.

وأود أن أضيف ملاحظة على سبيل الاستطراد. إن جميع المداولات، كالمداولات التي تنخرط فيها الآن، تجري في سياق الهدف العام المتمثل في حسن الادارة واحترام حقوق الانسان، في افريقيا وفي العالم أجمع. وفي هذا الشأن، علمت الحكومة البريطانية للتو، مع الأسف الشديد، عن طريق وكالة رويتر بنبأ منقول عن وكالة الأنباء النيجيرية، أنه بالرغم من النداءات بالرأفة الرفيعة المستوى الكثيرة، بما فيها نداء من رئيس الوزراء البريطاني في الاجتماع الجاري لرؤساء حكومات الكمنولث في أوكلاند، فإن كين سارا - ويوا وثمانية آخرين من دعاة حقوق الأقليات، الذين كانت السلطات النيجيرية قد حكمت عليهم بالاعدام، قد أعدموا شنقا اليوم في سجن بورت هاركورت في جنوب شرقي نيجيريا. وفي لندن، أعلنت الحكومة البريطانية أنها تستبشع هذا التصرف القاسي. وفي أوكلاند، يتشاور رئيس الوزراء البريطاني مع زملائه بشأن اتخاذ خطوات أخرى.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أشهر قليلة بدت الآمال في التوصل إلى حل إيجابي في عملية السلام في ليبريا ضئيلة جدا. فالاتفاقات العديدة التي وقعتها الفصائل لم تكن تحترم؛ وتم الاتفاق تسع مرات على وقف عام لإطلاق النار، وتم انتهاك وقف إطلاق النار تسع مرات. وتفاقمت معاناة السكان المدنيين إذ تعذر على الوكالات الإنسانية أن تتدخل في البلد. وبدا أن المجتمع الدولي عاجز أمام الإصرار العنيد من الأطراف على مواصلة الصراع.

ونواجه اليوم صورة تختلف عن تلك تماما. إذ يبدو أن الرغبة في السلام قد تغلبت أخيرا على منطق الحرب. فحل الحوار محل السلاح. وهذا ما دأب مجلس الأمن على المطالبة به. ومن ثم نلاحظ بمزيد من الارتياح الصادق أن ليبريا تتحرك أخيرا نحو السلام.

وعلينا أن نؤكد الدور الأساسي للبلدان الأفريقية في عملية السلام. فرغم العقبات المالية الكبيرة ثابرت هذه البلدان على الحفاظ في البلد على كتيبة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. ولم ينقطع توسط الجماعة بجانب تشجيع رئيس جمهورية غانا، جيري رولنغز حتى في أشد أوقات المفاوضات صعوبة. وأخيرا أحرز النجاح في المرحلة الأخيرة الحاسمة من المفاوضات بفضل عرض نيجيريا استضافة محادثات السلام التي أفضت إلى اتفاق أبوجا.

وفضلا عن هذا لا نستطيع أن ننسى أن الموقف الثابت لمجلس الأمن هو الذي جعل الفصائل المتحاربة تدرك أن المجتمع الدولي يستحيل عليه مواصلة تقديم الدعم ما لم يكن هناك التزام محدد صادق وأمين من الأطراف على تحقيق السلام.

ومجلس الأمن اليوم على وشك اعتماد مشروع قرار يحيط فيه علما بهذه التطورات الإيجابية. ويرسي مشروع القرار الأساس لتجديد الدعم الدولي لعملية السلام ولتطبيع الأوضاع في ليبريا. ونحن نشاطره هذه الأهداف. وكغيرنا من البلدان المانحة سنقدر بعناية الاحتياجات العاجلة لليبريا ولا سيما من الناحية الإنسانية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن كل الأطراف الليبرية ولا سيما مجلس الدولة والحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية يجب أن تبدي في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها البلد التزاما صادقا وأمينا بالسلام. ويجب أن تتقيد بشدة بأحكام اتفاق أبوجا وخاصة ما يتعلق بفض الاشتباك ونزع السلاح وتسريح القوات. ولا يغيب عن بالنا أن انتهاء الصراع يتوقف على نجاح هذه العمليات الأساسية. والسلام في ليبريا الذي يبدو اليوم أقرب من أي وقت مضى هو المسؤولية الأولى لليبريين أنفسهم.

ولا بد أن أضيف إلى "الملاحظة الإضافية" لزميلنا من المملكة المتحدة في بيانه قبل قليل. إنني ببساطة صدمت، بل هالني أن اسمع الخبر الذي نقله إلينا ممثل المملكة المتحدة عن إعدام تسعة أشخاص اليوم في نيجيريا، تسعة أنصار لحقوق الأقليات. ولعل الأعضاء يتذكرون المعركة التي شنتها إيطاليا في العام الماضي في الجمعية العامة ضد عقوبة الإعدام، بصفة عامة، لأننا نعتقد أنها عقوبة غير إنسانية. ولذلك يمكن للمجلس أن يتخيل مشاعر الوفد الذي أرأسه؛ وليست لدينا معلومات غير التي سمعناها الآن. ويمكن للأعضاء أن يتخيلوا مشاعر الصدمة والهلع حين نسمع

أن أناسا شنقوا لأنهم يدافعون عن أفكارهم ومثلهم العليا. واسمحوا لي أن أقولها قوية عالية وبوضوح تام "إنكم تستطيعون شنق الناس، ولكنكم لن تستطيعوا أن تشنقوا الأفكار والمثل العليا".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/923.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥). أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): حدثت في الشهور الأخيرة تطورات حاسمة في ليبريا. وجاء توقيع اتفاق أبوجا خطوة أساسية في سبيل عودة السلام إلى ليبريا. فقد وافقت الأطراف في ذلك الاتفاق على تنفيذ عملية السلام وفق جدول زمني متفق عليه من الجميع. وكان إقرار وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة أول خطوتين إيجابيتين بمقتضى الاتفاق.

ونحن ندرك جميعا أن أشد المهام لا تزال تنتظرنا. فمن العناصر الأساسية للنجاح في العملية برمتها نزع سلاح الجنود ووضعهم في أماكن تجمع وإعادة دمج المحاربين السابقين. ولضمان هذا النجاح لا بد من استيفاء عدة شروط.

فبادئ ذي بدء لا يمكن أن يعود السلام إلا إذا تقيدت الفصائل بالكامل بالالتزامات التي تعهدت بها في أبوجا. ولذلك نشعر بالقلق من جراء انتهاكات وقف إطلاق النار التي لوحظت مؤخرا، والتأخير في فض الاشتباك بين القوات. ونحن نفهم أنه لن يكون من السهل أن تستعاد الثقة بعد خمس سنوات من الحرب. ومع هذا فكل شيء ممكن يجب أن يعمل لضمان التغلب على تناحرات الأمس. وتقع على الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا مسؤولية خاصة في هذا المجال.

ومن الضروري ثانيا أن تواصل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، دعمها لإكمال عملية السلام. فاتفاقات السلام تنص على تقاسم المهام بين الأمم المتحدة والقوة الأفريقية. والقرار الذي اعتمدناه الآن والذي كان بودنا أن يعتمد في وقت أبكر يهدف بالتحديد إلى توضيح تقسيم المهام هذا بقصد تعزيز فعالية الأفراد في الميدان الذي سيتولون ضمان العودة إلى السلام. وهذا هو السبب في أن الوفد الفرنسي صوت لصالح القرار.

وأخيرا يجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للعاملين من أجل السلام في ليبريا. وهنا كان تنظيم الأمين العام للمؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، مبادرة هامة. وقد بين عدد من البلدا بوضوح، بما في ذلك فرنسا، عزمها على تقديم المساعدة لليبريا. ويجب أن تحصل ليبريا على وسائل النجاح؛ ويجب لذلك تشجيع عدد آخر من الدول الأعضاء على الانضمام إلى البلدان التي التزمت بالفعل بإيجاد حل للصراع في هذا البلد الأفريقي.

والحرب الأهلية التي استعرت في ليبريا طوال ما يزيد على خمس سنوات كان لها أفدح العواقب من الناحيتين الإنسانية والاقتصادية واتفاق أبوجا يهدف لا لاسترجاع السلام في ليبريا فقط بل أيضا لتمكين مليون ونصف المليون من اللاجئين والمشردين من العودة الى ديارهم ومن إعادة بناء البلد في نهاية المطاف، ذلك البلد الذي دمر تماما.

ويأمل وفد فرنسا من كل الأطراف المشتركة، من دول ومنظمات دولية، ولا سيما المنظمات المالية الدولية، التي لديها الوسائل المتاحة في هذه المجالات، أن تظهر السخاء وتتحمل المسؤولية لكي تمكن، لا هذا البلد وحده بل تلك المنطقة الأفريقية كلها، من

استرجاع حالة الاستقرار والسير في طريق التقدم. والحكومة الفرنسية على استعداد للاشتراك الفعال في هذه العملية التي يجب أن تنجح.

وقد رحبت بتوقيع هذا الاتفاق الهام والحاسم في أبوجا، وهو اسم رجونا أن يصبح ملازما لاحترام حقوق الإنسان. ولهذا لا يسعنا إلا أن نعرب عن انزعاجنا من جراء التقارير المفجعة التي أدلى بها مختلف المتكلمين عن مصير المسجونين الذين أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بالنيابة عنهم عند التحقق من هذه التقارير.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الوفد الروسي أن يؤكد من جديد دعمه الكامل لأعمال الأمم المتحدة الموجهة الى تقديم المساعدة العملية للتسوية السلمية في ليبريا. ولا شك في أن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع الآن حول الولاية والمفهوم الجديدين لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا هو تأكيد واضح لاستعداد المجتمع الدولي لتقديم الدعم - لا بالأقوال فحسب بل الأفعال أيضا - الى الجهود التي تبذلها الأطراف الليبرية والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا وفي منظمة الوحدة الأفريقية لوضع حد للحرب التي دارت بين الأخوة لمدة ستة أعوام ولاستعادة السلام الى ذلك البلد والاستقرار الى المنطقة برمتها. وعلى نفس هذا الضوء ننظر الى النتيجة الإيجابية للمؤتمر الدولي لمساعدة ليبريا، الذي عقد في نيويورك في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر.

ونحن نثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأفريقية، لوضع حد للفوضى والعنف في ليبريا، إلا أننا نود أن نؤكد مرة أخرى - وهذا واضح للغاية في قرار مجلس الأمن - أن نجاح التسوية السلمية في ذلك البلد سيعتمد في نهاية المطاف على التزام الأطراف الليبرية نفسها بالسلام وعلى انصياعها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتقيدها بالاتفاقات فيما بينها التي توصلت اليها بمساعدة الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، بما فيها اتفاق أبوجا.

ومما له أهمية خاصة في هذه المرحلة الحاسمة من التسوية عامل بناء الثقة بين المشتركين في عملية السلام. ومما يثير القلق في هذا السياق استمرار ورود التقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار وإقامة العراقيل في وجه عملية فصل القوات. وهذه أعمال تنذر بخطر استئناف الصراع، ونرى أن القرار قد صدر في الوقت المناسب حيث أنه يتضمن مناشدة الأطراف الليبرية أن تتجنب تكرار هذه الأحداث في المستقبل وأن تحافظ على زخم عملية السلام.

وبالنظر الى الطبيعة الخاصة لعملية الأمم المتحدة في ليبريا، حيث تعمل الأمم المتحدة على دعم منظمة إقليمية هي الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، نرى أن هناك أهمية بالغة للحكم الوارد في القرار بالتأكيد على الحاجة الى إقامة صلات وثيقة وتعاون صادق بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أنشطة عملياتهما على جميع المستويات. ونرى أن هذا الإجراء سيدعم نجاح عملية السلام في ليبريا وأن التجربة الإيجابية التي اكتسبت في ذلك البلد من خلال التعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمة الإقليمية بغية صيانة السلم والأمن الدوليين ستثبت فائدتها بالنسبة لعمليات حفظ السلام الأخرى كذلك.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن القرار الذي اتخذناه اليوم اعتراف آخر بما يحدث في ليبريا الآن من تقدم صوب السلام. فلمدة طويلة ظلت احتمالات المصالحة السلمية ضئيلة في هذا البلد التعس. ولكن بفضل المعونة الدؤوبة لدول المنطقة، وبدعم المجتمع الدولي، بدأ مستقبل أكثر إشراقا يظهر في الأفق. وقرار اليوم دليل على التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعب ليبريا في طريقه صوب ذلك المستقبل.

ويعتقد بلدي أن عملية السلام في ليبريا هامة جدا، لا لشعب ليبريا فحسب، بل لمنطقة غرب أفريقيا بأكملها أيضا. ولذلك تعهدت حكومة بلدي بتقديم ٧٥ مليون دولار في المؤتمر الذي عقد أخيرا لمساعدة ليبريا. إن الاستثمار الحالي في السلام في ليبريا يعود بألف ضعف في شكل حياة أفضل وأكثر حرية لسكان المنطقة.

وكما تعلمون جميعا، فقد درست حكومة بلدي بعناية التعديل الذي اقترحه الأمين العام لولاية بعثة

مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والمفهوم الجديد للعمليات. وقد كنا في حاجة الى وقت لإجراء ذلك. وكان هدفنا الوحيد أن نكفل استمرار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في الاضطلاع بالدور الواجب في المساعدة على تنفيذ برنامج السلام.

ووفقا للمفهوم الجديد للعمليات، سيكون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا دور رئيسي كما أنها ستتحمل مسؤولية مالية بالنسبة لعملية تسريح القوات. وترى الولايات المتحدة أن تسريح عشرات الآلاف من المحاربين الليبريين أمر حاسم بالنسبة لعملية السلام. ونحن نسلم بأن إتمام ذلك سيكون مهمة معقدة وصعبة. ونعتقد أنه يمكن للوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بل يجب عليها أن تشترك في عملية السلام في أقرب وقت ممكن، لا لأن خبرتها ومواردها ستيسر العبء الملقى على عاتق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا فحسب، بل لكي نكفل أيضا أن تنفذ العملية كلها، من نزع السلاح عن طريق تسريح القوات الى إعادة اندماجها في المجتمع، بطريقة تتميز بالكفاءة والسرعة والتنسيق.

وفي هذا السياق، نؤيد نية الأمين العام بتوسيع آليات التنسيق ودعمها، وتعيين منسق للشؤون الإنسانية تابع للأمم المتحدة يختص بوكالات الأمم المتحدة، ودعم جهود المجتمع الإنساني الأوسع، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف. ونحن بدورنا على استعداد لاستخدام بعض الأرصدة التي تعهدنا بها في مؤتمر ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر للمساعدة في تمويل عملية تسريح القوات وإعادة اندماجها في المجتمع. وسنواصل البحث عن طرق لتمويل الأنشطة التي تخفض نفقات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونحث البلدان الأخرى على دعم عملية السلام بسخاء.

ولا يمكن لعملية السلام في ليبريا أن تسير قدما ما لم تضطلع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، والفصائل الليبرية المتحاربة، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بدورها. ونحن، جنبا الى جنب مع بلدان أخرى كثيرة، نعمل بدأب على تعبئة الموارد اللازمة للدعم الإداري لوزع فريق الرصد، وهو شرط مسبق لوزع بعثة المراقبين نفسها وللبدء الفعلي لعملية نزع السلاح وتسريح المتحاربين. ولكن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والفصائل الليبرية المتحاربة وفريق الرصد يجب عليها أن تبذل قصارى جهدها بالموارد المتاحة لها الآن بغية الاستمرار في تحريك العملية، ونحن على ثقة من أنها تفعل ذلك. أما إن لم يوزع فريق الرصد في كانون الأول/ديسمبر، فسيفقد كثير من المتحاربين والمدنيين ثقتهم في عملية السلام.

وتتطلع حكومة بلدي قدما الى التقرير المرحلي للأمين العام عن الحالة في ليبريا وتنفيذ الولاية المعدلة لبعثة المراقبين. وفي نيتنا أن نعمل عن كثب مع الأمم المتحدة والبعثة للتوصل الى تنفيذ الولاية الجديدة بكفاءة وفعالية الكلفة.

ولدى شعب ليبريا الفرصة الآن، بدعم من المجتمع الدولي، لكي يهيء لنفسه مستقبلا سلميا مشرقا جديدا. ونحن نحثه على اغتنام هذه الفرصة ليصبح من جديد الرمز اللامع للحرية فهي تراثه بصفته أقدم ديمقراطية في أفريقيا.

ومع التصويت الذي جرى اليوم نرجو أن نرى تحركا صوب الديمقراطية في ليبريا. ولكن من المستحيل التكلم عن السلام والديمقراطية في ليبريا دون الإعراب عن غضب حكومة بلدي إزاء الأخبار عن إعدام كين سارو - ويوا و ٨ آخرين من أنصار حقوق الأقليات في نيجيريا.

لقد كانت إدانتهم صدمة لنا نظرا لأنها لم تنطو على استخدام أي قدر من الإجراءات الواجبة بموجب القانون. كما أن التسرع غير اللائق الذي اتسمت به هذه الخطوة التي أبلغنا بها يتناقض وكل قيم العالم المتحضر. فلم توفر للمتهمين محاكمة عادلة وحرة، ولم يسمح لهم بتقديم شهود أو أدلة. وهذا أمر صحيح على ما يبدو نظرا لأن العملية بأكملها - الحكم بالإعدام وتنفيذ أحكام الإعدام - نقلتها إلينا في الحقيقة وكالة الأنباء النيجيرية.

إن هذا العمل الشائن يسيئ الى قيمنا ويحبط آمالنا بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في هذه المنطقة. ونحن نشجب بشكل خاص اتخاذ هذا الإجراء على الرغم من الالتماسات التي وجهتها حكومات عديدة، من بينها حكومة بلدي. وتنظر حكومة بلدي الآن على نحو الاستعجال في الخطوات الأخرى الواجب اتخاذها، بما في ذلك إجراءات من جانب مجلس الأمن.

السيد إيتل (المانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد صوتت المانيا مؤيدة هذا القرار الذي يعطي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا ولاية أوسع. ونعتقد أن هذا أمر ضروري لتمكين هذه البعثة من أن تضطلع بدور فعال في تعزيز عملية السلام. ومع ذلك، فإننا نود أن نؤكد أن هذه البعثة لا يمكن أن تكون فعالة إلا بالتعاون التام من جميع الأطراف، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

وتؤدي التطورات الأخيرة في ليبريا الى إنعاش الأمل لدينا. فإنشاء مجلس الدولة، وتنفيذ الوقف الشامل لإطلاق النار يعتبران من الخطوات الأولى الهامة التي تتخذ أساسا للبناء عليها. ولا بد من أن تعقبهما خطوات ملموسة أخرى. ونحن نتطلع الى فض الاشتباك الكامل بين الأطراف المتحاربة، وتهيئة الظروف الضرورية لإيواء القوات في أماكن تجمعها ونزع سلاح هذه القوات وتسريحها. فلن يتسنى لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تفي بولايتها إلا في ظل هذه الظروف. لذا فإننا ندعو الأطراف المتحاربة لأن تجعل اتفاق أبوجا اساسا دائما للتسوية السلمية في ليبريا.

وستكون المساعدة الدولية ضرورية لاستمرار عملية السلام، لا سيما في إطار تسريح الوحدات المسلحة، وإعادة إرساء الأساس الاقتصادي لتعزيز التنمية في ليبريا. وقد بين المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى ليبريا، بتعهداته المبدئية، أن المجتمع الدولي مستعد لأداء دوره. ولا يمكننا أن نأمل في التوصل الى تسوية دائمة وسلمية للحرب الأهلية، إلا إذا تمكن المتحاربون السابقون، واللاجئون، والمشردون داخليا من كسب عيشهم في إطار اقتصاد وطني ناجح. كما أن المساعدات الإنسانية التي ينبغي أن تأخذ في حسبانها الاحتياجات طويلة الأمد للبلد، ستضطلع الآن بدور حاسم في هذه المرحلة المبدئية لعملية السلام.

غير أن تقديم المزيد من المساعدات سيتوقف أيضا على ما تقدمه الأطراف المتحاربة من أدلة يمكن تصديقها على التزامها المخلص بعملية السلام وتقيدها بدقة باتفاق أبوجا. فلا يمكن الإبقاء على المساعدة الدولية المستمرة لعملية السلام إلا باستيفاء هذا الشرط وحده.

وسوف تنتهي الولاية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي ذلك الوقت سيتعين على مجلس الأمن أن يعيد النظر في الخيارات الممكنة للبعثة في ليبريا في ضوء التقدم المحرز في عملية السلام. وينبغي لذلك أن تتخذ الخطوات التالية في عملية السلام دون إبطاء. ونأمل في أن يؤدي الوقف الدائم لإطلاق النار إلى تمكين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، حتى في إطار موارده الحالية، بأن ينتشر بسرعة في كل أنحاء البلد. ومثل هذا الإجراء العاجل يبدو ضروريا للحفاظ على الزخم اللازم لتحقيق السلام في ليبريا. وهكذا ستواصل الأمم المتحدة وفقا لهذا القرار، مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بذل الجهود من أجل تحقيق السلام في ليبريا، ضاربة بذلك مثالا للتكامل والتعاون.

وفي بداية جلسة اليوم استمعنا إلى الممثل الدائم لليبريا وهو يثني على الدور الأساسي الذي تضطلع به نيجيريا في تعزيز عملية السلام في بلده. ومن ثم، فقد كان أدعى إلى انزعاجنا أكثر أن نعلم أنه قد تم اليوم بالفعل شنق ١٠ أشخاص من قادة الأقليات في نيجيريا. وتبذل الحكومة الألمانية - إلى جانب حكومات أخرى مثل الحكومة الإيطالية - كل جهد ممكن من أجل إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي. وسوف نواصل بذل جهودنا في هذا السبيل.

وإذا ما ثبتت صحة هذه الأنباء المروعة التي ذكرتها توا فإن وفد بلدي لا يسعه إلا أن ينضم إلى الوفود الأخرى التي سبقتني في الإعراب عن فزعنا البالغ إزاء عمليات الإعدام تلك.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن على ثقة كبيرة في أنه بفضل حكمتكم وخبرتكم، سيمكننا تحقيق نتائج ملموسة هذا الشهر. وخلال فترة رئاستكم، سنطلب إليكم أن تستخدموا نفوذكم من أجل حل وإزالة أكبر قدر ممكن من المشاكل المدرجة في جدول أعمالنا، كالمشاكل التي تواجه ليبريا ورواندا وغيرها. وأؤكد لكم أنكم ستحظون بتعاون وفد بلدي الكامل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير غمباري ممثل نيجيريا على العمل الممتاز الذي قام به خلال رئاسته.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة أيضا ليشكر الأمين العام على تقريره الثالث عشر بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ويرحب وفد بلدي بالتطورات التي تحققت في الحالة في ليبريا، نتيجة للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، التي نجحت من خلال فريق الرصد التابع لها في الحفاظ على الاستقرار وحماية دولة ليبريا، على الرغم من ضآلة الموارد المتاحة لها. وهذا هو السبب في أن وفد بلدي يعتز بأن يهنئ رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق الرصد التابع لها على جهودهم لحل مشاكل دولة عضو في تلك الجماعة دون انتظار للتدخل الخارجي.

إن رد فعل الأفارقة - بمعنى السيطرة على الأمور - كلما تنصل المجتمع الدولي من مسؤولياته ليس بالشيء الجديد. ويجدر التذكير بأنه عندما بدأت عملية إبادة الأجناس البشعة في رواندا، فإن قوات الأمم المتحدة التي كانت قد أرسلت لصون السلام هي أول من ترك ذلك البلد في الوقت العصيب الذي اضطرب فيه السلام وأصبح فيه السكان العزل في حاجة الى الحماية. وبعد أن أخفق المجتمع الدولي في تحمل مسؤولياته، استطاع فريق من الروانديين، الذين عقدوا العزم على إنقاذ بلدهم - وضع نهاية للمذابح وإعادة إرساء حكم القانون. ويبين هذا أن افريقيا قادرة على حل مشاكلها الخاصة بفضل مواطنين عبأوا أنفسهم وصمموا على أن يفعلوا ذلك من ناحية، وبفضل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي أنشأها الأفريقيون أنفسهم من الناحية الأخرى.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن اتفاق أبوجا يجري تنفيذه بالكامل، وأن مجلس الدولة في ليبريا قد تحمل مسؤولياته، خصوصا من خلال جهوده الحالية لتوسيع نطاق سلطات الحكومة الانتقالية الوطنية لتشمل كل أنحاء ليبريا.

ويؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ برنامج لتسريح المقاتلين بالتعاون مع الحكومة الانتقالية الوطنية. فمن الضروري توفير فرص عمل منتج للجنود المسرحين بمجرد تسريحهم، نظرا لأن الجنود الذي لا يستطيعون إيجاد وسيلة لكسب معيشتهم يمكن أن يقوموا بأنشطة قد تقوض السلام الذي تم إحلاله.

ومن نفس المنطلق، يرى وفدي أن من الضروري والملح إعادة اللاجئين والمشردين والمقاتلين السابقين إلى ديارهم في مجتمعاتهم داخل البلاد حتى لا تعرقل عملية السلام، التي ما زالت هشة للغاية والتي تحتاج إلى التدعيم.

ويجب أن يبدي مجلس الأمن امتنانه للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن خلالها لفريق الرصد التابع لها، الذي اضطلع بمهمة لم يرغب المجلس في القيام بها، بسبب وقوعه في فخ المعايير المزدوجة. والواقع أن المبالغ اللازمة لتشغيل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لمدة سنة تقل عن المبالغ التي تستخدمها لمدة أسبوع واحد قوات حفظ السلام في يوغوسلافيا السابقة.

لماذا قوة الأمم المتحدة للحماية، ولماذا ليس فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؟ من يستطيع في هذه القاعة أن يفسر علنا الفارق بين الاثنين. ولهذا ترغب رواندا أن تكرر مرة أخرى نداءها لمجلس الأمن وللأمانة العامة بألا تسوى المشاكل الأفريقية إلا من خلال المؤسسات الأفريقية وحدها، نظرا لأن الأثر سيكون أكبر والتكلفة أقل.

وفي ضوء الحالة الاقتصادية التي تمر بها القارة الأفريقية، فإن منظماتها الإقليمية ودون الإقليمية لا تحتاج إلا إلى الدعم المادي والمعنوي لكي تنجز على نحو أفضل المهام التي كلفتها بها الدول.

ومنذ أكثر من سنتين ومجلس الأمن عاكف على تناول الموضوعات المتعلقة بالصومال ورواندا وليبريا. وهذه البلدان الثلاثة تتسم بسمتين مشتركتين هما: الفقر وعدم الاستقرار؛ وهما شران يرتبط كل منهما بالآخر. ولا يمكن التخلص من أحدهما دون الآخر. وليس هناك من يرغب في قول هذا، لأنه لا يوجد من يرغب في حسم هاتين المشكلتين بأسلوب متكامل.

ولا نستطيع أن نكفل السلام والاستقرار في الصومال ورواندا وليبريا دون أن نكفل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. ولا تنطبق هذه القاعدة على أفريقيا وحدها، فهي قاعدة عالمية، ولهذا فإن وفد بلدي يدعو المجلس لأن يتخذ نهجا مختلفا وأن يوجه إهتمامه إلى الموضوعات الأخرى التي لا يمكن تجنبها، إذا كنا نريد ضمان السلام والاستقرار في البلدان الأفريقية.

إن "مشروع مارشال" للصومال ورواندا وليبريا ليس ممكن التحقيق ومجديا فحسب، ولكنه ضروري أيضا بل ولا غنى عنه لمساعدة هذه البلدان للوقوف على قدميها من جديد. إننا لا نتكلم هنا عن المساعدات الإنسانية، وإنما عن التعاون الاقتصادي. فالميزانية الوطنية لتلك البلدان أقل من موازنات معظم المدن ذات الحجم المتوسط في البلدان المتقدمة الممثلة هنا. إن ما يحتاجه المجتمع الدولي هو حسن النية والإنصاف.

وقد يؤثر إهمال أفريقيا، كما يوضح الاتجاه الحالي الذي يقدم حلولا غير كاملة لمشاكل القارة، تأثيرا سلبيا لا على البلدان الأفريقية وحدها ولكن أيضا على القارات المجاورة لها. وبحل المشكلات الأفريقية حلا مرضيا، تتمكن القارات الأخرى الشريكة لأفريقيا من حل كثير من مشكلاتها في نفس الوقت.

ويود وفدي أن يختتم كلمته بتقديم التهنئة لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا السيد جيري رولنغز رئيس غانا، ولرؤساء الدول الأعضاء في الجماعة لقيامهم بالتوفيق والتنسيق بين سياساتهم تجاه ليبريا ولأنهم توصلوا للحل المناسب لمشكلات ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

أود الآن أن أدلي بالبيان التالي بصفتي ممثلا لعمان.

بعد ست سنوات من الحرب الأهلية المدمرة، تأتي الأنباء من ليبريا جيدة ومشجعة. فلقد فتح توقيع اتفاق أبوجا منذ شهرين نافذة أمل جديدة لإيجاد حل دائم للنزاع الليبري. لأنه كفل ونتج عنه جملة أمور، التوصل مرة أخرى إلى وقف شامل لاطلاق النار، وإقامة مجلس دولة جديد، ووضع جدول زمني متفق عليه لتنفيذ ذلك الاتفاق، من وقف إطلاق النار إلى الانتخابات.

ومما يبعث على الرضا حتى الآن، ملاحظة أن وقف إطلاق النار ما زال ساريا بوجه عام، وأن مجلس الدولة الجديد قد أبدى دلائل مشجعة على التماسك، وأن الأطراف الليبرية تبدو مصممة أكثر من ذي قبل على اتخاذ خطوات ملموسة نحو استعادة السلم والاستقرار في بلدها.

ويرجع جانب كبير من الفضل في هذه التطورات الايجابية إلى الشعب الليبري ذاته لأنه سار على طريق طويل شاق نحو تحقيق السلام والاستقرار لبلده. كما يرجع جزء كبير من الفضل أيضا إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا التي تحملت العبء الأكبر في صون السلام والأمن في ليبريا عن طريق فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. وقد أتى التوفيق والتنسيق بين سياساتها فيما يتعلق بالنزاع الليبري أكله في نهاية المطاف.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إلا أن الكثير ما زال يتعين القيام به إذا ما أريد لعملية السلام في ليبريا أن تظل ماضية في طريقها. وما زال على الأطراف المتحاربة أن تعالج مسألة انتهاكات وقف إطلاق النار، وبطء خطى عملية الفصل بين القوات، وإدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية، وهو الأمر الذي سيكون، كما قال الأمين العام، "أمرا حاسما لنجاح عملية السلام" (S/1995/881، الفقرة ٤٤).

وبينما يتوقف نجاح عملية السلام في المقام الأول على حسن نية الأطراف الليبرية، فمن الواضح أن المجتمع الدولي يتعين عليه القيام بدور هام. فالدعم والمساعدة من الجانب الدولي جوهريان لضمان أن تصبح عملية السلام في ليبريا لا رجعة فيها.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بمؤتمر إعلان التبرعات لليبريا الذي عقد في الشهر الماضي. وإننا

نأمل أملا صادقا في أن تساعد الأموال التي جرى التعهد بتقديمها على وضع البلد على طريق الانتعاش.

وبالنسبة للقرار الذي اتخذناه توا، يرحب وفدي بالتعديل الذي أدخل على ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، فضلا عن المفهوم الجديد لتشغيل البعثة، فقد تبدلت الأحوال كثيرا منذ صياغة الولاية الأصلية للبعثة بموجب القرار ٨٦٦ (١٩٩٣). ومن الصائب والمناسب أن تعبر الولاية الجديدة عن الواقع الجديد على الطبيعة، ولا سيما التطورات الإيجابية الأخيرة.

وأخيرا، فإننا نشيد بالأمين العام، وبممثله الخاص، وببعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لما يبذلونه من جهود دؤوبة لمساعدة الشعب الليبري على تحقيق السلام والاستقرار في بلده.

وأستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تأثر وفدي بالتفهم الذي أبداه الذين أدلوا بتعليقات حول الحادث الذي يقال أنه وقع في بلدي. ولكنني، أود أن أسجل أن وفد نيجيريا، يستنكر بشدة التعقيبات التي أدلى بها بعض أعضاء المجلس، وفي مقدمتهم الوفد البريطاني، بصدد القرار الذي اتخذته حكومة نيجيريا، ممارسة لسيادتها، بعد القيام بالإجراءات الواجبة.

ويود وفد نيجيريا أن يذكر هذه الوفود التي أسندت لنفسها دور رجل شرطة العالم بأن تتكرم بملاحظة أن ما نقل عما وقع في نيجيريا في ساعة مبكرة اليوم فيما يتصل بموضوع تعليقاتهم لا صلة له بالبند قيد النظر في المجلس.

ولذلك يجد الوفد النيجيري من غير المقبول أن يتدخل هؤلاء الأعضاء في الشؤون الداخلية لنيجيريا. فنحن نعتبر هذا المسلك تدخلا صارخا في شؤوننا الداخلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠